

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية
في المنطقة العربية
2017-2016

ملخص

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDID/2017/1/Summary
28 March 2017
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية
في المنطقة العربية
2017-2016
ملخص



الأمم المتحدة

بيروت، 2017

17-00204

موجز

تباطأ التوسّع الاقتصادي في المنطقة العربية في عام 2016، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 1.8 في المائة. وظلت أسعار السلع الأساسية الدولية، بما فيها النفط الخام، منخفضة، وتعرّضت الزراعة في المغرب لجفاف حاد، وتراجعت السياحة بفعل التوترات الجغرافية المستمرة. وأدى ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تراجع في نمو الائتمان المحلي. واستمر التشدد في ميزان المدفوعات في البلدان العربية غير المُصدّرة للنفط، لا سيما تونس والسودان ومصر. ولا يزال يعاني كل من الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين وليبيا واليمن من وطأة استمرار الحرب والعنف السياسي. ويتوقع أن تتحسنّ الأفاق في المنطقة مع الانتعاش الاقتصادي العالمي في عام 2017، رغم ما يصيبها من تداعيات نتيجة للتوترات السياسية والاجتماعية، على غرار القيود على السفر التي يُحتمل أن تؤثر على بعض البلدان العربية. ومع تحسّن أسعار النفط وزيادة الطلب المحلي قد يتسارع معدل النمو الحقيقي ليصل إلى 2.5 في المائة. ومع ذلك، تبقى هذه المستويات من الانتعاش عاجزة في الأغلب عن تمويل السياسات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا بد للبلدان العربية من مضاعفة جهود تصحيح أوضاع المالية العامة، وترسيخ التعاون الإقليمي لكي تستخدم الموارد المالية والبشرية والطبيعية على أفضل وجه.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
1	5-1	أولاً- السياق العالمي.....
2	13-6	ثانياً- السلع من الموارد الطبيعية.....
2	9-6	ألف- النفط.....
3	11-10	باء- الغاز الطبيعي.....
4	13-12	جيم- الفوسفات.....
4	29-14	ثالثاً- الوجيهات الإقليمية.....
4	14	ألف- لمحة عامة.....
5	16-15	باء- بلدان مجلس التعاون الخليجي.....
7	18-17	جيم- بلدان المشرق.....
7	20-19	دال بلدان المغرب.....
8	22-21	هاء- أقل البلدان العربية نمواً.....
8	24-23	واو الأسعار ومعدلات التضخم.....
9	25	زاي أسعار الصرف.....
9	29-26	حاء- الديناميات الاجتماعية والعمل.....
11	32-30	رابعاً- التطورات على مستوى السياسة العامة.....
11	33	خامساً- الآفاق.....

أولاً- السياق العالمي

1- أثبت الاقتصاد العالمي في عام 2016 أنه قادر على الصمود والتكيف في وجه عدم اليقين السياسي في البلدان المتقدمة حيث تزداد احتمالات عودة التضخم، وفي ظل تفاقم التوترات الجغرافية في الاقتصادات النامية. ولقد تنامت المخاوف من حدوث ركود عالمي مديد ناجم عن ضعف الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة النمو وانخفاض معدلات الفائدة التي سجلت أدنى المستويات تاريخياً في أوروبا واليابان. ومع ذلك، لاحت بوادر انتعاش في النصف الثاني من عام 2016، مع تحسّن مواقف الأوساط التجارية وثقة المستهلكين في معظم الاقتصادات المتقدمة النمو. وبقيت وتيرة التوسّع الاقتصادي السريع في شرق آسيا وجنوبها، ولا سيما في الصين والهند، المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي.

2- أكد التراجع السريع في معدلات البطالة صلابة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية. ورفع الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية أسعار الفائدة 0.25 نقطة مئوية في كانون الأول/ديسمبر 2016 ومرة ثانية في آذار/مارس 2017، خوفاً من تضخّم سببه الأجور. ورغم عدم اليقين السياسي، يتوقع أن يتسارع التوسّع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2017. وظهرت على الاقتصادات الأوروبية علامات تحسّن أيضاً، رغم الصعوبات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي. وامتنع البنك المركزي الأوروبي عن تخفيض قيمة اليورو أكثر بعد آذار/مارس 2016، بعد أن أخذت معدلات التضخم في التزايد. وتسارع الاقتصاد الياباني في أواخر عام 2016. وحافظت الأسواق المالية على الهدوء بعد تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، ما يثبت متانة التوسع الحالي للاقتصادات المتقدمة النمو.

3- وفي حين حققت الصين والهند تقدماً قوياً، سجّلت بعض الاقتصادات النامية، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الشرقية، بما فيها روسيا، أدنى المستويات في عام 2016. وأسهم الانتعاش التدريجي في أسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى في تحسين مواقف الأوساط التجارية وثقة المستهلكين في تلك المناطق. غير أن الاقتصادات الأفريقية تعتمد اعتماداً مفرطاً على صادرات السلع الأساسية وقد تضرّرت جراء ظروف الطقس القاسية في عام 2016. فقد ضرب الجفاف أجزاءً من شرق أفريقيا للسنة الثانية على التوالي. غير أن أثر رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصادات النامية كان أخفّ من المتوقع. وارتفعت كلفة التمويل ببطء في معظم الاقتصادات النامية، ولكن نمو الاستثمارات الخاصة بقي مستقرّاً. ولكن لا يزال عدد من الاقتصادات النامية عرضة للمخاطر بسبب تحويل عجز المالية العامة إلى نقد وبسبب العجز التجاري الهيكلي.

4- تحسّنت العمالة نوعاً ما في الاقتصادات المتقدمة النمو لكنّها تدهورت بقدر أكبر في الاقتصادات النامية. وبقي نمو الأجور في البلدان المتقدمة النمو ضعيفاً، إذ أن العديد من الوظائف التي استحدثت كانت في سوق العمل الهشة¹. كما أن معدلات بطالة الشباب ظلت مرتفعة بشكل خاص في أوروبا. وتفاقم وضع العمالة في الاقتصادات النامية بسبب سياسات تزيد من القيود على الهجرة في البلدان المتقدمة النمو وغيرها من الاقتصادات المضيفة للعمال المهاجرين. وفي الوقت نفسه، أفيد بأن الأجور في الصين تضاعفت ثلاث مرات في العقد الماضي. ومن المحتمل أن يكون لهذه الزيادة أثر كبير على حركة العمال المهاجرين في العالم في المستقبل القريب.

5- لقد تحسّنت الظروف الاقتصادية الخارجية بالنسبة للمنطقة العربية (تُقسّم لأغراض هذا التقرير إلى مناطق فرعية هي: بلدان مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت

والمملكة العربية السعودية)؛ وبلدان المشرق (الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان ومصر)؛ وبلدان المغرب (تونس والجزائر وليبيا والمغرب)؛ وأقل البلدان نمواً (جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن). ومع تضائل ضغوط الانكماش في العالم، عاد سعر النفط إلى الارتفاع في حين بقي سعر السلع الأساسية الأخرى ثابتاً. ولقد أدى رد الفعل المنظم للأسواق المالية إلى الارتفاعات الكبيرة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وإلى تحسّن الأداء الاقتصادي في أوروبا إلى زيادة الصادرات غير النفطية من المنطقة العربية. غير أن التوتر الجغرافي، الذي تؤدي إليه جزئياً العوامل السياسية الخارجية، لا يزال يُثقل على المنطقة.

ثانياً- السلع من الموارد الطبيعية

ألف- النفط

6- بلغ متوسط إجمالي الطلب على النفط في العالم حسب تقديرات منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) 95.1 مليون برميل في اليوم في عام 2016، أي بزيادة قدرها 1.4 مليون برميل في اليوم عن عام 2015². وتتوقع أوبك أن يرتفع هذا العدد إلى 96.3 مليون برميل في اليوم في عام 2017. ونظراً لتزايد الطلب وتباطؤ نمو العرض، والذي يعود أساساً إلى انخفاض كبير في إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من عام 2016، تراجع هامش الفائض في العرض إلى 0.8 مليون برميل في اليوم (كان مجموع العرض 95.9 مليون برميل في اليوم) في عام 2016 بعد أن كان 1.8 مليون برميل في العام السابق. وفي أواخر عام 2016، اتفقت البلدان المنتجة للنفط الرئيسية، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، على تنسيق تخفيض في الإنتاج. وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر، اتفقت البلدان الأعضاء في أوبك على الحد من الإنتاج بمعدل 1.25 مليون برميل في اليوم في النصف الأول من عام 2017. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، اتفقت البلدان المنتجة للنفط غير الأعضاء في أوبك على خفض إنتاج النفط الخام بمجموع 0.55 مليون برميل في اليوم.

7- ومن المتوقع أن تستعيد سوق النفط التوازن بحلول الربع الأخير من عام 2017. ويتوقع أن يكون نمو الطلب قوياً في الهند، التي صارت في عام 2016 ثالث أكبر بلد مستهلك للطاقة، بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين. ومن المرجح أن ينمو الطلب باطراد في الصين، التي ما زالت تتمتع بنمو اقتصادي وتخطط لزيادة الاحتياطي الاستراتيجي الوطني إلى 500 مليون برميل نفط بحلول عام 2020. وسيسهم تعافي الطلب في أوروبا في حفز الطلب على النفط الخام. وقد يؤكد استقرار هوامش التكرير والنمو المعتدل في أسعار نفط الناقلات إسقاطات النمو. ويكفي نمو الطلب بمعدلات عام 2016 والالتزام بالتخفيضات المقررة في الإنتاج في النصف الأول من عام 2017 لاستيعاب الزيادة المتوقعة في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية التي تتراوح بين 0.4 و0.7 مليون برميل في اليوم والإمداد الإضافي من النفط الخام المُخزّن. وفي الأجل المتوسط، ستكون قدرة الإمداد محدودة بسبب نقص الاستثمار في توسيع القدرات منذ عام 2014. وإذا بقي نمو الطلب مستقراً، ينبغي أن تشدد السوق سياساتها تدريجياً على مدى السنوات القليلة القادمة.

8- وأدى تقلب أسعار النفط في عام 2016 إلى زيادة نشاط منتجي النفط الخام والمضاربين في أسواق العقود الآجلة. ومن المتوقع أن يتقلب سعر النفط بين 50 و60 دولاراً للبرميل في عام 2017، ويثبت على 80 دولاراً تقريباً بحلول عام 2020. ويتوقع أن يزداد بيع المنتجين الأمريكيين للعقود القصيرة، بنحو 60 دولاراً للبرميل، لتأمين الربح في ظل الضغوط لتخفيض الأسعار بفعل ارتفاع الإنتاج المحلي. وتشير التوقعات إلى أن متوسط

سعر سلة أوبك المرجعية سيكون 54.80 دولاراً للبرميل في عام 2017 و57.90 دولاراً للبرميل في عام 2018 (الجدول 1).

الجدول 1- تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام
(سعر سلة أوبك المرجعية: بالدولار للبرميل الواحد)

المتوسط السنوي المتوقع	المتوسط		الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط السنوي
	الحد الأدنى	خط الأساس			
					2014
					2015
					2016
63.9	54.8	45.6			2017
84.2	57.9	36.0			2018

المصدر: بيانات أوبك للفترة 2014-2016، www.opec.org (في 10 آذار/مارس 2017). بيانات عامي 2017 و2018 هي توقعات الإسكوا حتى آذار/مارس 2017.

9- وحسب التقديرات، بلغ متوسط إنتاج النفط الخام في المنطقة العربية 25.3 مليون برميل في اليوم في عام 2016، أي أنه سجل زيادة 1.7 مليون برميل في اليوم عن عام 2015. وتشير التقديرات إلى أن بلدان مجلس التعاون الخليجي أنتجت 18.4 مليون برميل في اليوم في عام 2016، أي سجلت زيادة 0.7 مليون برميل في اليوم مقارنة بالعام السابق. وسجل الإنتاج في العراق نمواً كبيراً بفضل انتعاش مرافق الإنتاج في الشمال وتوسع المرافق في الجنوب. وفي ليبيا، تراجع الإنتاج حسب التقديرات إلى نحو 360,000 برميل في اليوم في عام 2016، في حين استمر إغلاق المرافق في اليمن. ويتوقع أن يسجل إجمالي الإنتاج في المنطقة العربية انخفاضاً معتدلاً في عام 2017 إلى 24.4 مليون برميل في اليوم. ويقدر أن يبلغ إجمالي الإيرادات من الصادرات النفطية في المنطقة 321 مليار دولار في عام 2016، ما يشكل انخفاضاً بنسبة 14 في المائة عن العام السابق. وبما أن الزيادة المتوقعة في الأسعار أكبر من التراجع في الإنتاج، يتوقع أن يزداد مجموع الإيرادات بنسبة 29 في المائة ليبلغ 415 مليار دولار في عام 2017. ومع ذلك، لا يزال هذا المجموع أقل من الذروة التي حُققَت في عام 2012 بنسبة 51 في المائة.

باء- الغاز الطبيعي

10- تبين أن المنطقة العربية تضم كمية أكبر من احتياطي الغاز الطبيعي، ومع ذلك لم تستغل إمكانات التصدير سوى في عدد محدود من البلدان هي الإمارات العربية المتحدة والجزائر والعراق وعمان وقطر وليبيا ومصر واليمن. ويستخدم الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية للاستهلاك المحلي فقط. وصدر العراق أول شحنة له في آذار/مارس 2016، ولكنه بقي، مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر، مستورداً صافياً للغاز نظراً لازدياد الطلب الداخلي. ويتوقع أن تؤدي زيادة الإنتاج في مصر إلى عودة البلد إلى موقعه السابق كمصدر صافي بحلول عام 2019. ويخطط اليمن لاستئناف إنتاج الغاز الطبيعي المسيل بعد أن توقّف في نيسان/أبريل 2015 نتيجة النزاع المسلح. وصدر في لبنان مرسوم في كانون الأول/ديسمبر 2016 لترخيص استكشاف الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط.

11- وحتى شباط/فبراير 2017، كان السعر المرجعي قد بلغ 6.27 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية لأوروبا و7.5 دولار لليابان و2.82 دولار للولايات المتحدة الأمريكية³. وبلغت هذه الأسعار المرجعية أدنى المستويات وضائق الفوارق الإقليمية، ويتوقع أن تضيق هذه الفوارق أكثر بعد في ظل الاستثمار المتواصل في تجارة وتسليم الغاز الطبيعي المسيل. ومع الخطوات الرامية في سنغافورة إلى إنشاء سوق تجارية ثانوية للغاز وبناء محطة إضافية للغاز الطبيعي المسيل، يتوقع أن يتحول البلد إلى مركز إقليمي لتجارة الغاز. وإذ يسعى المزيد من البلدان إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بانبعاثات الكربون، يتوقع أن يزداد الطلب على الغاز الطبيعي. وسيشجع تحسين البنى الأساسية في عام 2017 التكامل بين أسواق الغاز الطبيعي المجزأة في المنطقة.

جيم- الفوسفات

12- شهد الطلب على الأسمدة ركوداً في السنة المحصولية 2015-2016 بسبب سوء أحوال الطقس في عدد من أكبر مناطق إنتاج الحبوب، ما أدى إلى انخفاض في الإنتاج بنسبة 2.3 في المائة. ولكن مع الطقس الجيد في الربع الأول من عام 2017 تحسّنت التوقعات بارتفاع الإنتاج بنسبة 4.7 في المائة في الفترة 2016-2017، ما يؤدي بدوره إلى انتعاش الطلب على الأسمدة⁴. وحسب الرابطة الدولية لصناعات الأسمدة، تراجع الطلب على الأسمدة في العالم بنسبة 0.1 في المائة إلى 183.4 مليون طن في السنة المحصولية 2015-2016 مقارنة بالموسم السابق⁵. غير أن الطلب على المغذيات الفوسفورية ازداد بنسبة 1.4 في المائة إلى 41.6 مليون طن. وتتوقع الرابطة زيادة في الطلب في الفترة 2016-2017 تصل إلى 2.1 في المائة للأسمدة و1.6 في المائة للمغذيات الفوسفورية. وبعد المغرب المتصدرة في الإنتاج، عززت المملكة العربية السعودية في عام 2016 قدرتها على إنتاج المنتجات المركزة على الفوسفات، مثل حمض الفوسفات وفوسفات ثنائي الأمونيوم.

13- وانخفضت أسعار الفوسفات الصخري بنسبة 16 في المائة إلى 103 دولارات للطن المتري في السنة حتى كانون الأول/ديسمبر 2016 ويتوقع أن يبقى السعر قريباً من 100 دولار في عام 2017⁶. واستمر سعر فوسفات ثنائي الأمونيوم بالانخفاض كما في العام السابق، وسجل في عام 2016 انخفاضاً بنسبة 21 في المائة ليصل إلى 315 دولاراً للطن المتري. ويتوقع أن يعود فيتحسّن ليصير 380 دولاراً تقريباً في عام 2017.

ثالثاً- الوجيهات الإقليمية

ألف- لمحة عامة

14- تباطأ الاقتصاد في معظم البلدان العربية في عام 2016، مع انخفاض أسعار السلع الأساسية الدولية، وتأثر السياحة بالتوترات والنزاعات الإقليمية، وارتفاع كلفة تمويل الائتمان المحلي. وأصاب جفاف شديد بلدان المغرب في عام 2016. وحسب التقديرات بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة العربية 1.8 في المائة في عام 2016 (الجدول 2)، بعد أن كان 2 في المائة في عام 2015. وقد يعاد النظر في هذا الرقم في المستقبل، بما أن الحسابات القومية الرسمية لم تكن متاحة في الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن لعدة

World Bank, Commodity markets, Monthly prices. www.worldbank.org/en/research/commodity-markets 3
(March 2017).

United States Department of Agriculture, World agricultural supply and demand estimates report. <https://www.usda.gov/oce/commodity/wasde> (March 2017). 4

Heffer, Patrick and Michel Prud'homme, "Short-Term Fertilizer Outlook 2016-2017" (Dubai, IFA, November 2016). www.fertilizer.org/en/ItemDetail?iProductCode=10193Pdf&Category=ECO. 5

.World Bank, Commodity markets 6

سنوات. وبفعل الدمار الناجم عن النزاع في هذه البلدان يصعب حتى تقدير الكلفة الاقتصادية. ويتوقع أن تشهد المنطقة العربية انتعاشاً في عام 2017 فيبلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.5 في المائة على خلفية أسعار نفط أكثر ثباتاً وتزايداً في الطلب المحلي.

باء- بلدان مجلس التعاون الخليجي

15- انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي حسب التقديرات إلى 2 في المائة في عام 2016، بعد أن كان 3.5 في المائة في العام السابق. وشهدت مجموعة البلدان زيادة طفيفة في إنتاج النفط الخام وأنشطة المصافي. وواصل القطاع غير النفطي تراجعاً في جميع البلدان، باستثناء البحرين والكويت حيث حقق تحسناً معتدلاً في عام 2016. وفي ظل انخفاض إيرادات الصادرات النفطية، مددت الحكومات التدابير التقشفية إلى السنة المالية التي تشمل عام 2016. وشهدت قيمة الأصول المالية والعقارية ركوداً، غير أنها بقيت أعلى من المستويات الدنيا التي سجلت في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008. ومع ارتفاع كلفة التمويل وتشديد السياسة النقدية، تراجع نمو المعروض النقدي في مختلف أنحاء مجموعة البلدان. وسُجل في قطر والمملكة العربية السعودية نمو سلبي للمعروض النقدي في عام 2016، ما يدل على نمو ضعيف للائتمان المحلي، على غير عادة. ولذلك، لم يكن من الممكن أن يشهد عام 2016 التوسع الاقتصادي لعام 2015.

16- وينبغي أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً معتدلاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2017. ويتوقع أن تتحسن مواقف الأوساط التجارية وثقة المستهلكين بفضل الانتعاش في إيرادات الصادرات النفطية. ومن المفترض أن يسهم تخفيف حدة التقشف في سياسة المالية العامة في حفز الطلب المحلي. وستزداد تكاليف التمويل متأثرة بالزيادات المحتملة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن أثرها على نمو الائتمان ليس أكيداً إذ أن قيمة الأصول المالية والعقارية هي التي تحدد غالباً هذا النمو. وينبغي أن يكون للنمو الاقتصادي في الصين والهند أثر إيجابي على النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي عام 2017، يتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه المجموعة من البلدان 2.3 في المائة. ويتوقع أن تحقق الإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والكويت نمواً يفوق هذا المعدل. وسيكون النمو في المملكة العربية السعودية ضعيفاً بفعل التعديلات الهيكلية الجارية في جانب العرض وارتفاع كلفة التمويل. وفي عام 2016، يتوقع أن يبلغ معدل النمو 2.9 في المائة في الإمارات العربية المتحدة؛ و2 في المائة في البحرين؛ و2.6 في المائة في عُمان؛ و3 في المائة في قطر؛ و2.4 في المائة في الكويت؛ و1.8 في المائة في المملكة العربية السعودية.

الجدول 2- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك، 2014-2018 (التغير السنوي بالنسبة المئوية)

البلد/مجموعة البلدان	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل تضخم أسعار الاستهلاك				
	2014	2015	2016	2017	2018	2014	2015	2016	2017	2018
البحرين	4.5	2.9	3.4	2.0	2.2	2.7	1.8	2.8	3.2	3.8
الإمارات العربية المتحدة	3.1	3.8	2.4	2.9	3.2	2.3	4.1	1.6	2.5	3.8
عُمان	2.9	5.7	1.6	2.6	3.6	1.0	0.1	1.1	2.7	3.6
قطر	4.0	3.6	2.7	3.0	3.2	3.0	1.8	2.7	2.2	3.2
الكويت	0.5	1.8	2.7	2.4	3.0	2.9	3.3	3.2	3.4	4.0

الجدول 2 (تابع)

معدل تضخم أسعار الاستهلاك					معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					البلد/مجموعة البلدان
2018ب	2017ب	2016أ	2015	2014	2018ب	2017ب	2016أ	2015	2014	
3.5	2.0	3.5	2.2	2.7	3.0	1.8	1.4	3.5	3.6	المملكة العربية السعودية
3.6	2.3	2.7	2.6	2.6	3.1	2.3	2.0	3.5	3.3	بلدان مجلس التعاون الخليجي
2.2	4.1	-0.8	-0.9	2.9	2.7	2.4	2.1	2.4	3.1	الأردن
13.9	21.3	46.1	38.2	24.3	0.0	-5.0	-6.5	-8.1	-11.6	الجمهورية العربية السورية
3.5	3.2	2.8	1.4	2.2	3.9	3.6	1.5	-2.4	-0.6	العراق
2.0	1.2	-0.2	1.4	1.7	3.8	3.6	3.8	3.4	-0.2	فلسطين
2.3	3.8	-0.8	-3.7	1.7	2.2	1.9	1.4	1.3	2.1	لبنان
15.0	17.9	13.7	10.4	10.1	3.2	2.7	2.3	3.4	3.1	مصر ^{هـ}
9.9	11.9	10.1	7.3	7.4	3.1	2.5	1.6	1.1	1.3	بلدان المشرق
4.7	4.2	3.7	4.9	4.9	3.2	2.5	1.0	1.1	2.3	تونس
5.5	6.4	5.8	4.4	3.9	2.7	2.8	2.9	3.2	3.8	الجزائر
12.5	22.5	27.2	9.8	2.4	18.2	12.8	5.0	-18.1	-47.7	ليبيا
2.0	1.8	1.6	1.6	0.4	3.5	3.8	1.1	4.5	2.4	المغرب
5.2	6.6	6.8	4.3	2.9	4.7	4.2	2.4	0.9	-2.6	بلدان المغرب
3.6	3.5	1.8	2.2	1.4	3.8	3.5	2.2	3.6	3.9	جزر القمر
4.0	3.6	3.1	2.7	3.0	6.8	6.8	6.7	6.5	6.0	جيبوتي
14.5	15.2	17.6	17.3	37.5	4.0	3.7	3.2	4.9	2.7	السودان
1.9	2.7	1.5	1.4	1.3	3.5	2.5	3.4	3.6	3.6	الصومال ^د
4.5	3.2	1.4	0.5	3.5	4.5	4.9	3.4	1.9	6.6	موريتانيا
18.0	22.5	35.0	39.4	8.0	-5.0	-7.5	-11.1	-34.6	1.5	اليمن
14.4	16.1	21.0	22.0	25.5	1.5	0.5	-0.8	-6.5	2.6	أقل البلدان العربية نمواً
6.0	6.0	6.1	5.1	5.0	3.2	2.5	1.8	2.0	1.9	مجموع المنطقة العربية ^ج

المصدر: البيانات من مصادر وطنية، ما لم يذكر خلاف ذلك في الملاحظات التالية.

ملاحظات: أ تقديرات حتى آذار/مارس 2017.

ب توقعات حتى آذار/مارس 2017.

ج بيانات مجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة لكل سنة على أساس الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015.

د معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية للفترة 2013-2015 هي تقديرات الإسكوا (مشروع الخطة الوطنية لسوريا في المستقبل).

هـ بيانات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر هي للسنة المالية التي تنتهي في حزيران/يونيو.

و معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتضخم أسعار الاستهلاك للصومال هي من التقرير القطري لصندوق النقد الدولي رقم 61/17 (مشاورات المادة الرابعة لعام 2016). www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/02/27/Somalia-2016-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-Statement-by-the-44706.

جيم- بلدان المشرق

17- في عام 2016، بلغت تقديرات متوسط النمو في بلدان المشرق 1.6 في المائة، وقد كان 1.1 في المائة في عام 2015، لكن معدل النمو تراجع بسبب تدهور ظروف الصرف الأجنبي. وكان الوضع أكثر خطراً على وجه الخصوص في مصر، التي اضطرت إلى بذل الجهود سعياً إلى حفز حركة الموارد المالية الواردة، وفي تشرين الثاني/نوفمبر، خفّضت من قيمة عملتها الوطنية بنسبة 53 في المائة. واستعاد الاقتصاد العراقي نوعاً من الاستقرار مع تحسّن الوضع الأمني في بعض أنحاء البلد. ويقدر أن اقتصاد الجمهورية العربية السورية شهد مزيداً من الانكماش مع استمرار الحرب. وسجلت فلسطين معدلات من النمو مرتفعة نسبياً، ولكن نصيب الفرد من الدخل ظل دون مستويات ما قبل عام 2006. وبقي الاقتصاد في الأردن ولبنان ضعيفاً، بتأثرهما بالنزاع المسلح في كل من الجمهورية العربية السورية والعراق وباحتلال فلسطين. وساهم تراجع قطاع السياحة في كل من البلدين بضعف الطلب المحلي.

18- ويتوقع أن يبلغ متوسط النمو في مجموعة البلدان 2.5 في المائة في عام 2017. ومن المتوقع أن يتقلص الانكماش في الجمهورية العربية السورية في عام 2017، مع انتعاش النشاط الاقتصادي في دمشق وحلب. غير أن الحرب والعقوبات وتدهور القطاع الزراعي عوامل لا تزال تثقل الاقتصاد السوري. ومن المتوقع أن يتحسن الاقتصاد العراقي مع تحسّن الوضع الأمني. ويتوقع أن تحافظ مصر على مسار ثابت من التوسع الاقتصادي باجتناب رأس المال الأجنبي وتحسين احتياطي العملات الأجنبية في الربع الأول من عام 2017، وسيبقى النمو في الأردن ولبنان ضعيفاً. وتشير التقديرات إلى نمو معتدل في فلسطين، لكنه غير كاف لتعويض إعادة إعمار قطاع غزة وإعادة نصيب الفرد من الدخل إلى مستويات ما قبل عام 2006. ومن المتوقع في عام 2017 أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.4 في المائة في الأردن، و3.6 في المائة في العراق، و3.6 في المائة في فلسطين، و1.9 في المائة في لبنان، و2.7 في المائة في مصر. ويتوقع أن ينكمش اقتصاد الجمهورية العربية السورية بنسبة 5 في المائة.

دال- بلدان المغرب

19- ارتفع متوسط النمو الاقتصادي في بلدان المغرب من 0.9 في المائة في عام 2015 إلى 2.4 في المائة في عام 2016. ويتأثر هذا الرقم إلى حد كبير بتقديرات ليبيا، حيث تقيّد أعمال العنف وعدم الاستقرار السياسي الأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الليبي حقق نمواً في عام 2016 رغم الركود في قطاع النفط. ولأن قاعدة الاقتصاد الليبي تقلصت بسرعة بحلول عام 2016، أدى توسع معتدل في القطاع غير النفطي، لوحظ في أواخر العام، إلى إعادة الاقتصاد إلى مسار النمو. وضربت موجات جفاف شديد تونس والجزائر والمغرب، فأدت إلى انكماش في الزراعة في هذه البلدان. أما القطاعات الأخرى فشهدت نمواً ثابتاً. وتسارع نمو المعروض النقدي في عام 2016، ولا سيما في تونس، بعد ركود في العام السابق، ما يدل على انتعاش في القطاعات غير الزراعية، ومنها السياحة.

20- ويتوقع أن تحقق مجموعة البلدان نمواً بنسبة 4.2 في المائة في عام 2017. والاقتصاد الليبي على مسار الانتعاش، مع تحسّن جهود إعادة الإعمار وصادرات النفط الخام. وتحمل الأمطار الشتوية بشائر خير على الزراعة في تونس والجزائر والمغرب. ويتوقع أن تحقق القطاعات الأخرى في هذه البلدان توسعاً ثابتاً بفضل الانتعاش المتوقع في أسعار السلع الأساسية. ويتوقع أن يبقى الطلب المحلي ثابتاً في الجزائر والمغرب. وفي تونس، ستكبح حالة ميزان المدفوعات الصعبة الطلب المحلي. وفي عام 2017، يتوقع أن يكون معدل النمو 2.5 في المائة في تونس، و2.8 في المائة في الجزائر، و12.8 في المائة في ليبيا، و3.8 في المائة في المغرب.

هاء- أقل البلدان العربية نمواً

21- شهدت أقل البلدان العربية نمواً انكماشاً اقتصادياً بلغ في المتوسط 0.8 في المائة في عام 2016. ويعزى هذا الرقم إلى حد كبير إلى استمرار الانكماش في اليمن الذي زاد تفاقمه النزاع المسلح المستمر، وفقدان الإيرادات من صادرات النفط والغاز الطبيعي، والدمار الذي لحق بالقطاع الزراعي. وفي السودان، تدهورت حالة ميزان المدفوعات رغم الجهود المبذولة لتنويع صادرات البلد، بعد تحسن كبير في العام السابق. وحققت موريتانيا نمواً في الزراعة ومصائد الأسماك وغيرها من القطاعات غير المعدنية، مدعوماً بتزايد الطلب المحلي. وظلّ النمو مستقرًا في جزر القمر، مع استمرار التوسع العمراني وزيادة الطلب المحلي وتدفقات المعونة الخارجية. وبفضل أنشطة الموانئ العاملة بكامل طاقتها في جيبوتي، شهد البلد نمواً مرتفعاً نسبياً. وبقي النمو في الصومال مطرداً ولكنه بطيء بالنسبة إلى بلد في مرحلة إعادة إعمار.

22- وفي عام 2017، يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان العربية نمواً بمتوسط 0.5 في المائة. وفي اليمن، حيث لا يلوح في الأفق أي تحسن في الوضع الأمني ومع تضرر الزراعة بشدة جراء القتال، من غير المرجح أن يستأنف البلد تصدير النفط والغاز وسيستمر الاقتصاد في الانكماش. وستعوق صعوبات الصرف الأجنبي نمو الطلب المحلي في السودان، رغم التطور في قطاعي النفط والتعدين. وقد تستفيد موريتانيا من ارتفاع متوقع في أسعار الحديد الخام. وفي عام 2017، يتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.5 في المائة في جزر القمر، و6.8 في المائة في جيبوتي، و3.7 في المائة في السودان، و2.5 في المائة في الصومال، و4.9 في المائة في موريتانيا. ويتوقع أن يشهد اليمن انكماشاً بنسبة 7.5 في المائة.

واو- الأسعار ومعدلات التضخم

23- تشير التقديرات إلى أن المتوسط السنوي لتضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية بلغ 6.1 في المائة في عام 2016، مقابل 5.1 في المائة في عام 2015 (الجدول 2). ولا تزال الضغوط التضخمية ضعيفة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث انخفضت أسعار الأغذية في النصف الثاني من عام 2016. ومستويات الأسعار الكلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي تحددها عوامل خاصة بكل بلد، وهي تشمل كلفة الخدمات المحلية والنقل والمرافق العامة. وشهد كل من الأردن وفلسطين ولبنان انكماشاً بفعل ضعف اليورو وتدني أسعار السلع الأساسية. وفي الأردن ولبنان، انخفضت مستويات الأسعار الكلية للسنة الثانية على التوالي. ونجح العراق في احتواء الضغوط رغم عدم اليقين في العرض في أنحاء من البلد بسبب استمرار النزاع المسلح. ونتج عن النقص في الاحتياطي الأجنبي، وانخفاض قيمة العملات الوطنية، وتزايد عجز المالية العامة والزيادة السريعة في المعروض النقدي، ارتفاع حاد في التضخم في الجمهورية العربية السورية والسودان وليبيا ومصر واليمن. وأدى ضعف المحصول في تونس والجزائر والمغرب إلى تضخم معتدل ناجم عن ارتفاع أسعار الأغذية. ونجحت جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا في احتواء الضغوط التضخمية مع بقاء أسعار السلع الأساسية الدولية في مستويات منخفضة طوال عام 2016.

24- وتشير التقديرات إلى أن معدل تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة سيبلغ في المتوسط 6 في المائة في عام 2017. وسجلت أسعار السلع الأساسية الدولية انخفاضاً حاداً ويتوقع أن تعود فترتفع على نحو معتدل، ما قد يؤدي إلى تضخم كبير في الأردن ولبنان. وسيستمر ارتفاع الأسعار بسرعة في الجمهورية العربية السورية والسودان وليبيا ومصر واليمن نظراً إلى القيود الشديدة على الصرف الأجنبي في هذه البلدان. ويتوقع أن تشهد بلدان مجلس التعاون الخليجي انتعاشاً اقتصادياً رغم ضغوط تضخمية معتدلة. ومن المحتمل أن يسهم اعتماد ضريبة القيمة المضافة الموحدة المتوقع في عام 2018 في زيادة التضخم في عامي 2017 و2018. ومن المتوقع أن يستمر التضخم، وسببه ارتفاع أسعار الأغذية، بوتيرة أسرع بعض الشيء في تونس والجزائر وموريتانيا في عام 2017.

زاي - أسعار الصرف

25- واصلت بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن وجيبوتي والعراق ولبنان ربط عملاتها بالدولار في عام 2016. ولا تزال عملات تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ضعيفة مقابل الدولار، بموازاة اليورو الذي تتناقص قيمته. واستقر سعر صرف الدينار الكويتي، المرتبط بسلة من العملات، مقابل الدولار. وأجبرت مصر على التخلي عن تخفيضها المنظم لقيمة الجنيه المصري بعد الانخفاض المفاجئ في سعر الصرف السائد في السوق الموازية في الربع الثالث من عام 2016. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قررت مصر تعويم الجنيه لمواءمة سعر الصرف الرسمي مع سعره في السوق الموازية. ونتيجة لذلك، انخفض الجنيه المصري من 8.58 جنيه للدولار الواحد إلى 19.06 للدولار الواحد. واتسع الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية في السودان وليبيا. وتمكّن اليمن من تثبيت الريال بعدما انخفضت قيمته كثيراً في عام 2015. ويتوقع أن تحافظ البلدان التي تربط عملتها بالدولار على نظامها للصرف الأجنبي في عام 2017. ويتوقع تخفيض قيمة العملة، بدرجات متفاوتة، في الجمهورية العربية السورية وتونس والسودان وليبيا ومصر وموريتانيا واليمن. ومن المرجح في حالة السودان وليبيا واليمن، أن توائم أسعار الصرف الرسمية مع الأسواق الموازية لكل منها.

حاء- الديناميات الاجتماعية والعمل

26- استمر النزوح الجماعي للسكان في المنطقة العربية في عام 2016، وسببه الرئيسي النزاعات في كل من الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن واستمرار احتلال الأرض الفلسطينية. ولا يمثل هذا النزوح مشكلة إنسانية هائلة فحسب، بل يعوق أيضاً التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. ولقد انضم إلى 5.15 مليون لاجئ فلسطيني مسجّلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ملايين من اللاجئين من الجمهورية العربية السورية والعراق والسودان والصومال. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين⁷، غادر الجمهورية العربية السورية وحدها هرباً من النزاع 5.3 مليون لاجئ. وحتى حزيران/يونيو 2016، كان قد خرج من اللاجئين 1.1 مليون من الصومال و638,000 من السودان و279,000 من العراق. وفي عام 2016 بقي عدد النازحين داخلياً مرتفعاً في الجمهورية العربية السورية (6.5 مليون)، والسودان (3.2 مليون)، والصومال (1.1 مليون)، والعراق (4.3 مليون)، واليمن (2.1 مليون). ومن بين البلدان العربية استضاف كل من الأردن وجيبوتي ولبنان وموريتانيا أكبر أعداد من اللاجئين. والوضع خطير جداً في اليمن حيث بلغ عدد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي 17 مليون يماني حتى آذار/مارس 2017⁸.

27- ولا تزال مستويات البطالة مرتفعة في المنطقة العربية. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة لعام 2016، بلغت البطالة 15.8 في المائة (الربع الأخير) في الأردن⁹؛ و15.5 في المائة (الربع الأخير) في تونس¹⁰؛ و10.5 في

Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Mid-Year Trends – 2016 (Geneva, 2016). www.unhcr.org/en-us/statistics/unhcrstats/58aa8f247/mid-year-trends-june-2016.html. 7

Food Security Cluster, Yemen IPC Alert, No. 7 (March 2017). <http://fscluster.org/yemen/document/yemen-ipc-alert-issue-7-march-2017>. 8

الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، (عمّان، 26 كانون الثاني/يناير 2017)، <http://web.dos.gov.jo/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-15-8-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7/?lang=ar>. 9

تونس، إحصائيات تونس، التشغيل، <http://www.ins.tn/ar/themes/emploi> (10 آذار/مارس 2017). 10

المائة (الربع الثالث) في الجزائر¹¹؛ و12.4 في المائة (الربع الأخير) في مصر¹²؛ و9.6 في المائة (الربع الثالث) في المغرب¹³؛ و25.7 في المائة (الربع الأخير) في فلسطين¹⁴؛ و12.1 في المائة للمواطنين (الربع الثالث) في المملكة العربية السعودية¹⁵. وازدادت البطالة كثيراً في الأردن وفلسطين، ولا سيما في قطاع غزة طوال عام 2016، وارتفعت بمعدل 2.2 نقطة مئوية في السنة حتى الربع الأخير في الأردن وقطاع غزة. وتشير أدلة من الواقع إلى أن الحالة في لبنان ساءت أيضاً نظراً إلى أن فرص العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي كانت تجذب العديد من أصحاب المهارات اللبنانيين، صارت أكثر ندرة. كما أن المنافسة من اللاجئين السوريين على العمل الذي لا يتطلب أي مهارات قد فاقمت الوضع داخل لبنان. ولم يسجل أي تحسن في التفاوت بين الجنسين في معدلات البطالة في المنطقة. وواصل معدل بطالة الإناث في فلسطين ازدياده السريع، ليصل إلى 43.9 في المائة في الربع الأخير من عام 2016¹⁶، بعد أن كان 26.8 في المائة في عام 2010. وفي عام 2016، بلغ معدل بطالة الإناث 24.8 في المائة في الأردن؛ و23.1 في المائة في تونس؛ و20 في المائة في الجزائر؛ و25.3 في المائة في مصر؛ و11 في المائة في المغرب؛ و34.5 في المائة بين المواطنين في المملكة العربية السعودية.

28- ووفقاً للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2016¹⁷، حلت المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة من حيث تحقيق المساواة بين الجنسين. ومع ذلك فقد أنجزت بعض التقدم. ففي الانتخابات البرلمانية الأردنية في أيلول/سبتمبر 2016، ازداد عدد النساء المنتخبات في البرلمان من 18 من أصل 150 عضو إلى 20 من أصل 130 عضو. ونتيجة للانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2016، ازداد عدد النساء في المجالس البلدية في عُمان من 4 إلى 7. واحتفظت المرأة الوحيدة في البرلمان في الكويت بمقعدها في انتخابات عام 2016. وفي تونس، أقر البرلمان قانوناً حول المساواة بين الجنسين في المجالس المحلية في حزيران/يونيو 2016، ومن المتوقع أن يتحسن تمثيل المرأة في المجالس المحلية كثيراً في الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2017.

29- ولم يصدق أي بلد عربي على اتفاقية العمال المنزليين لعام 2011 (رقم 189) لمنظمة العمل الدولية. غير أن بعض البلدان، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، واصلت الحوار مع البلدان المرسله للعمال المهاجرين من خلال حوار أبو ظبي بين بلدان آسيا المرسله والمستقبله للعمال واتخذت تدابير لتأمين الحماية القانونية للعمال المنزليين. وقد أقرت قطر تشريعات في هذا الإطار وحددت الكويت حداً أدنى لأجور العمال المنزليين. وفي المملكة العربية السعودية، تتيح تنظيماً جديدة للعمال المنزليين نقل كفالة رب العمل في ظروف معينة. وفي

Algeria, Office National des Statistiques, "Activité, emploi et chômage en septembre 2016". 11
www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0916.pdf.

مصر، الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري (<http://www.capmas.gov.eg/>). 12

المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، وضعية سوق الشغل خلال الفصل الثالث من سنة 2016 (الرباط، 2016) 13
www.hcp.ma/La-Situation-du-marche-du-travail-au-troisieme-trimestre-de-l-annee-2016_a1824.html.

دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، دورة (تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر، 2016) الربع الرابع 2016 (شباط/فبراير 2016)،-(2016-1b-13-2-PressRelease/Press_Ar_13-2-2017-Ib-،
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_13-2-2017-Ib-،
.ar.pdf 14

المملكة العربية السعودية، الهيئة العامة للإحصاء، مسح القوى العاملة: معدل البطالة، 820/ar/2016/،
<https://www.stats.gov.sa/ar/820>، (10 آذار/مارس 2017). 15

دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة. 16

World Economic Forum, The Global Gender Gap Report (Geneva, November 2016). 17
www3.weforum.org/docs/GGGR16/WEF_Global_Gender_Gap_Report_2016.pdf.

الإمارات العربية المتحدة، يؤمن قانون العمل الحالي الحماية التعاقدية للعمال المنزليين. وقد عقد حوار أبو ظبي اجتماعاً لكبار المسؤولين في أيار/مايو 2016.

رابعاً- التطورات على مستوى السياسة العامة

30- ينبغي للبلدان العربية أن تعمل على تعبئة موارد مالية من الخارج والداخل إذا ما أرادت تلبية التطلعات التي تتضمنها أهداف التنمية المستدامة. غير أن الأوضاع النقدية وأوضاع المالية العامة لا تزال صعبة. فالموارد المالية المتاحة تقلصت بفعل انخفاض عائدات تصدير السلع الأساسية والتراجع في الصادرات الصناعية. وتضاءل الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة وقد وجّه بمعظمه إلى قطاع الطاقة والعقارات. ودفعت التوترات الجغرافية بالحكومات في المنطقة إلى زيادة الإنفاق على الأمن.

31- وشهدت المنطقة العربية تشدداً في السياسة النقدية وارتفاعاً في تكاليف التمويل، بموازاة ارتفاع أسعار فائدة الدولار الأمريكي. ورفعت المصارف المركزية في بلدان مجلس التعاون الخليجي أسعار الفائدة في كانون الأول/ديسمبر 2016 و آذار/مارس 2017، تمشياً مع المستويات العالية للاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة الأمريكية، إنما حرصت تقيدياً لتنشيط نمو الائتمان المحلي. ومثلاً، لم تجر السلطة النقدية في المملكة العربية السعودية أي تغيير على سعر فائدة الإقراض فأبقته عند 2 في المائة، ورفعت من معدل سعر الفائدة على الودائع تمشياً مع ارتفاعات معدل الاحتياطي الاتحادي. ورفع البنك المركزي المصري مجموعة أسعار الفائدة بثلاث نقاط مئوية في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 بهدف تثبيت العملة واحتواء التضخم السريع. وفي الأردن، رفع البنك المركزي من أسعار الفائدة الرسمية بمعدل 0.5 نقطة مئوية في شباط/فبراير 2017 في محاولة لتثبيت الأسعار المتزايدة بسرعة. وكان المغرب البلد الوحيد في المنطقة العربية الذي تمكن مؤخراً من اتباع سياسة مالية عامة توسعية، وخفض البنك المركزي فيه من سعر الفائدة في آذار/مارس 2016. ويتوقع أن تشدد البلدان العربية السياسات النقدية في عامي 2017 و2018 بموازاة الزيادات المتوقعة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

32- وخففت الإجراءات الفورية التي اتخذتها حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي من تدهور وضع المالية العامة. وتمكنت هذه البلدان من تنويع مصادر الإيرادات عن طريق التوجه إلى أسواق رأس المال الدولية لإصدار سندات سيادية، وإلغاء الإعانات على مراحل ووضع نظم ضريبية جديدة، تشمل توحيد ضريبة القيمة المضافة. وفي حزيران/يونيو 2016، اتفق وزراء المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي على اعتماد هذه الضريبة. ومن المتوقع أن يكون معدلها 5 في المائة، وبمعاملة خاصة للسلع الأساسية. ويهدف قرار تطبيق معدل موحد إلى الحد من الأثر على التجارة بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي ازدهرت منذ بدء العمل بالاتحاد الجمركي لبلدان المجلس في كانون الثاني/يناير 2015. ومع أن الحكومات في مجموعات البلدان الأخرى تواصل بذل الجهود لتصحيح أوضاع المالية العامة، تتزايد الديون في ظل ضعف قواعد الإيرادات.

خامساً- الأفاق

33- يتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي تحسناً، ولكن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية ستواجه الصعوبات في عام 2017. ومن المرجح أن يكون للاضطرابات الجغرافية في المنطقة تداعيات على الصعيد الدولي تؤثر على العلاقات الاقتصادية للبلدان العربية مع البلدان والمناطق الأخرى، ما قد يسهم في تفاقم مشاكل المنطقة من حركة لاجئين ونازحين داخلياً وبطالة. ولا تزال المخاطر جاثمة في المنطقة. وتواصل البلدان غير المصدرة للنفط، ولا سيما تونس والسودان ومصر، التشدد في ميزان المدفوعات. ولا تزال النزاعات وحالات عدم الاستقرار السياسي تضعف اقتصادات الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن وتضعف تداعياتها آفاق الانتعاش الاقتصادي في الأردن ولبنان. ومع ذلك، ينبغي للبلدان العربية أن تضاعف جهود تصحيح أوضاع

المالية العامة بغية زيادة الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، المتوقع أن يبلغ في المنطقة 2.5 في المائة في عام 2017، كافياً لتأمين الموارد اللازمة لتمويل السياسات الإنمائية. ويمكن بزيادة التعاون الإقليمي استخدام الموارد المالية والبشرية والطبيعية في المنطقة على أفضل وجه.